الدورة القرائية ٣٤

كتاب

معالم التلقي والاستدلال العقدي

عند شيخ الإسلام ابن تيمية

د. فيصل بن عبد المجيد الشمراني

المقدمة

إعداد مركز رسيل للاستشارات التربوية والتعليمية

https://kkitab.com

Katib_Kitab

الحمد للّه الذي أقام الوحي منارًا هاديًا لأقصد المسالك، ودليلاً به ينجلي سربال الحوالك؛ فسما في البيان غاية ليس وراءها مطلع لناظر ولا زيادة لمستزيد، وصلى اللّه وسلم على رسولنا المجتبى الذي به انتظمت الملة، وكمل أمر الدين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

لكل ملة أو مذهب أو دين **أساس ومنهج**، منهما ينطلق في تأسيس رؤاه وتصوراته ومسائله، وعليهما يُبنى الموقف من الموافق والمخالف، **ويتمثل أساسه** في المصدر أو المصادر التي تشكل القاعدة المعرفية والمورد الذي تستقى وتتلقى منه العلوم والمعارف، **وهذا الأساس المعرفي لن تتحقق الفائدة منه إلا من خلال المنهج** الذي به تنضبط سبل الاستمداد والاستدلال بهذه المصادر، وهذا ما تحقق لهذه الشريعة الغراء؛ فإنها قامت على أساس الوحي، وأرشدت إلى منهج الاستدلال الحق.

ومتى استقام للناظر هذان الأمران انتظم له النظر في المسائل والدلائل، ولاح له سبيل الحق بإذن اللّه، ومهما اختلا أو أحدهما حصل له من الخلل والاضطراب بقدر ذلك.

وإن مما مني به الفكر الإسلامي -منذ أمد بعيد- أن طرأ عليه الانحراف في هذين الأمرين على درجات متفاوتة، فنشأت مذاهب مُحْدَثَة؛ أسست لمصادر بدعية متباينة، فمن مقدس للعقل النظري، إلى معلٍ لشأن الكشوف والمنامات، وآخر جعل الحق منوطًا بقول إمامه المعصوم، **وقد نتج عن ذلك حصول الانحراف في منهج الفهم والاستدلال بنصوص الوحي.**

ولـذا كـان مـن الواجـب المتحـتم عـلى أهـل العلـم والديانة تأصيل المعرفـة الإسـلامية، مـن خـلال ضـبط مصادرها وسبل الأخذ والاسـتدلال بهـا؛ لكونـه السـبيل القاصـد الموصـل للحـق وإلى طريـق مسـتقيم، وهـو المسلك الأمثل الذي من خلاله تتحد الأمـة، ويحـد مـن غلواء الاختلاف والتشرذم، وهـو أيضًـا حصـن منيـع لمـا قررته الشريعة من عقائد وشرائع وأخلاق، من خلال ربط الأمة بمرجعيتها الثابتة وسبيل الفهم الصحيح.

وهذا ما اضطلع به شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (٦٦١-٧٢٨هـ)؛

فإنه رحمه اللّه -إضافة إلى ما امتاز به من رسوخ علمي، وإحاطة بعلوم شتّى- قد عمد إلى إبراز المرجعية الإسلامية والدفع عن حياضها، كما أنه ركّز كثيرًا على الأدوات الصحيحة التي من خلالها يتحقق الفهم القويم لهذه المرجعية؛ لا سيما فيما يتعلق بجانب الاعتقاد؛ فإنه الموجه الأول للتصورات وبناء الأفكار والضابط لحركتها، فاستفرغ في ذلك الوسع وتقصى فيه الغاية، وهو في هذا الغرض كان متوخيًا مذهب من سبقه من أئمة الهدى، مقتفيًا آثارهم، ومحتذيًا مثالهم.

وقد وقع القصد في هذا الكتاب إلى إبراز المجهودات التي بذلها هذا العلم المبرز في هذا المنحى؛ من خلال بيان معالم التلقي والاستدلال في الشريعة عمومًا وفي جانب المعتقد على وجه أخص؛ وذلك باستقراء وتحليل ما دونه إزاء هذه القضية في شتى كتبه، ثم سبره وتقسيمه وعرضه على ما سيأتي بيانه.

ولما كان أساس التلقي قائمًا على مبدأ التسليم للوحي، وكان التسليم مستندًا إلى صحة الدليل في نفسه وانضباط الاستدلال به، انعقد **الباب الأول وهو: معالم التلقي العقدي عند ابن تيمية**، لبحث هذه القضية؛ **فتكون من فصول ثلاثة:**

الفصل الأول

التسليم المطلق للوحي.

الفصل الثاني

سبر الأدلة.

الفصل الثالث

نصوص الوحي محكمة.

وأما الباب الثاني فقد عالج قضية الاستدلال، من جهة الغاية منه؛ وهي تحصيل مراد المتكلم وقصده، والوسائل والأدوات المحصلة لهذه الغاية، ثم بيان الأنموذج الأمثل لتطبيق هذا المنهج؛ وتمثل هذا في سلفنا الصالح، فضلاً عما لأقوالهم من مزية ترقى لرتبة الحجية، وخُتم البحث فيه بالنظر في أبرز المعارضات المثارة على هذا المنهج وبيان طريق الرد عليها؛ ليكون هذا **الباب وهو: معالم الاستدلال العقدي عند ابن تيمية، قد تكون من هذه الفصول الثلاثة، وهي:**

الفصل الأول

الحمل على مراد المتكلم.

الفصل الثاني

الأخذ بفهم السلف.

الفصل الثالث

دفع المعارضات الواردة على نصوص الوحي.

وبهذا يكون عقد الكتاب قد اكتمل انتظامًا، سائلاً اللّه تعالى أن يكتب له القبول والنفع، وأسأله سبحانه أن يثيب كل من بذل جهدًا أو نصيحة في سبيل تقويم هذا العمل، والحمد للّه رب العالمين.